

## الخصخصة ما بين الطموح لتحقيق الكفاءة والعبث بالممتلكات العامة

المدرس المساعد  
سمية محمود نجم الدين  
جامعة السليمانية- كلية التجارة  
العراق

الإستاذ الدكتور  
محمد رؤوف سعيد  
جامعة السليمانية- مركز كوردولوجي  
العراق

### الخلاصة

الخصخصة هي عملية تحويل شي معين من ملكية الدولة الى الملكية الخاصة، ويفترض بالخصخصة أن تجلب معها الكفاءة الى نشاطات الشركات التي تتم خصخصتها، والتي فشلت الحكومة في تحقيقها. تخفق الخصخصة في بعض حالات الإحتكارات الحكومية منها شركات إسالة المياه والسكك الحديد وغيرها، عليه فأن هذه الشركات الحكومية يفترض بها أن تنظم بحيث أن لاتنتهي الى إساءة إستخدامها، عن طريق القوى الإحتكارية في القطاع الخاص، لذا فأنها بحاجة الى التنظيم الحكومي، بمعنى أن تبقى ضمن الملكية العامة للدولة.

## Privatization between Ambition to Verifying Efficiency and Tampering with Public Properties

### ABSTRACT

Privatization is the act of transferring something from the state ownership to private ownership. Privatization is considered to bring more efficiency and objectivity to the activity that a government company does not consider about, Privatization creates private monopolies such as the water companies and railroad companies, these need regulating to prevent abuse of monopoly power, therefore, there is still need to government regulation.

#### مقدمة البحث:

تمثل الخصخصة العملية التي يمكن من خلالها تحويل ملكية وإدارة المشروعات العامة، سواء أكانت إقتصادية أم خدمية من ملكية وإدارة الدولة الى ملكية وإدارة القطاع الخاص، تهدف الخصخصة بحد ذاتها الى تحقيق الإصلاح الإقتصادي.

منذ سبعينات القرن الماضي وجدت بعض البلدان أنها أمام تركة ثقيلة من مشاريع عامة متلكنة غير كفوءة تستوعب أعداد كبيرة من العاملين بإنتاجية متدنية، كما وإن هذه المشاريع أصبحت تتعامل مع الموارد الإقتصادية على نحو غير سليم، لذا باتت إعادة هيكلة هذه المشاريع مطلباً ضرورياً، لا بد من الإقدام عليها والأخذ بها، وقد وجد الكثيرون إن الطريق للخروج من هذا المأزق يتلخص في اعتماد الخصخصة، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في إمتلاك هذه المشاريع وإدارتها، وذلك من أجل تخطي البيروقراطية الحكومية ومعالجة البطالة المقنعة.

#### منهجية البحث

##### أولاً- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى إبراز أهمية الخصخصة والخطوات الضرورية الواجب إعتماها في سبيل جعلها عملية ناجحة حسبما يتم التخطيط لها ومن أجل ابعاد الشبهات عنها، كما وإن هذا البحث يهدف الى تجنب المخاطر التي يمكن أن تلاقيها عملية الخصخصة أثناء الإقدام عليها وإمكانية جعلها ذريعة للإستيلاء على المشاريع العامة من خلال تداخل مصالح الطبقة الحاكمة الفاسدة وجهات خارجية.

##### ثانياً- أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية تقويم عملية الخصخصة التي تهدف بالأساس الى تحقيق أهداف منشودة مفادها إعادة الهيكلية لطبيعة النظام الإقتصادي صوب تحقيق الكفاءة وإصلاح أنماط الخلل التي تعانيها كثير من البلدان، غير إن بعضاً من تلك العمليات وبدلاً من أن تصيب هذه الأهداف فأنها إستخدمت كوسيلة لنهب الممتلكات العامة تحت ذريعة الخصخصة.

##### ثالثاً- مشكلة البحث:

تتحصر مشكلة البحث في ضبابية الرؤى للخصخصة من حيث الجانب التنظيمي، إذ لوحظ إن بلداناً عديدة تأثرت بموجة الدعوة الى التخصيص والتي سادت منذ ثمانينات القرن الماضي، كما وإن بلداناً عديدة أخرى لاقت مصاعب جمة أثناء الإقدام على عملية التخصيص كونها لم تهيأ الأرضية الكافية والأجواء المناسبة لإنجاحها، فضلاً عن النوايا غير الطيبة المبنية من قبل جهات كثيرة داخلية بضمنها السلطات العامة والتي جعلت من الخصخصة وسيلة لتحقيق مآربها.

##### رابعاً- فرضية البحث:

يفترض البحث إن عملية الخصخصة لن تحقق أهدافها الرامية الى إصلاح إقتصادي شامل مالم تسبق هذه العملية ترسخ دولة القانون ودولة المؤسسات التي لا تتيح للطبقة الحاكمة الخوض في عمليات الفساد وجعل الخصخصة وسيلة لتحقيق مآربها ومصالحها الضيقة.

##### خامساً- منهج المستخدم في البحث:

يعتمد هذا البحث المنهج الوصفي أساسه عرض أهمية الخصخصة من الناحية النظرية والمتطلبات التي تدعو الى الأخذ بها من أجل تحقيق الكفاءة للمشاريع والمنشآت التابعة للحكومة المنوي تخصيصها، في مقابل المخاطر التي تواجه هذه العملية، والنوايا السيئة المبنية لها من قبل القائمين بها، إذا لم تكن العملية مترافقة مع بناء الدولة المؤسساتية.

من أجل التعرف على عملية الخصخصة وضرورات الأخذ بها، ومعرفة حدودها وخطواتها الضرورية والمعوقات الخاصة بها والمشكلات التي تواجه هذه العملية، فقد جرى توزيع هذا البحث على النقاط الآتية:-

أولاً: الخصخصة تعريفها ودواعي الأخذ بها

ثانياً: حدود الخصخصة وخطواتها

ثالثاً: معوقات الخصخصة ومشكلاتها

### أولاً:- الخصخصة، تعريفها ودواعي الأخذ بها

هي إنتقال ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص وخصخصتها من حيث الملكية والإدارة، حيث وفي ظل مثل هذا التحول فإن المشاريع التي يتم تخصيصها تنتخلص من اللوائح الحكومية المفروضة عليها وتدخل الى كنف السوق لتنظم أعمالها قوى السوق. (صديق محمد عفيفي، 1993: ص16)

تجري عمليات التخصيص بطرق مختلفة من بينها البيع المباشر أو عن طريق جعلها شركة مساهمة يتم طرحها للاكتتاب في السوق.

لن تجري عمليات الخصخصة في أي بلد على نحو إعتباطي وبشكل غير منظم بل أنها تجري وفق الأصول وبحسب القوانين المنظمة لها كي لا تشوبها شوائب الفساد للاستيلاء على الممتلكات العامة بحجة التخصيص. (احمدصقر عاشور، 1996، ص66)

بما إن المشاريع الحكومية هي في أغلبها متضخمة من حيث إستخدامها للأيدي العاملة غير الكفوءة ومتهاكلة ومتهرية بسبب سوء الإدارة والتنظيم، وبما إن المشاريع العاملة في القطاع الخاص تعمل وفق قوى السوق ولاتقبل الخسارة، لذا فإن هذه المشاريع وبعد إمرارها في عمليات التخصيص، عليها أن تعيد نفسها وتعيد هيكلتها من حيث القوى العاملة المشتغلة، لذا فمن الطبيعي أن تقوم بتسريح أعداد كبيرة، أو تعيد تأهيل هؤلاء من خلال إدخالهم في دورات تدريب مكثفة، عليه فإن الإستخدام في المشاريع المتخصصة يكون على أساس الحاجة الفعلية. (عبدالله سليم، 1999، ص46)

بغرض أن تكون عملية التخصيص سلسلة ومرنة وبعيدة عن عمليات الفساد، فلا بد لهذه العملية أن تجري تحت إشراف جهة مستقلة تعمل وفق الأصول وحسب القوانين المرعية، إذا كانت هذه العملية تجري على أساس البيع بالمزايدة وبصورة مباشرة وسريعة، أو أن تجري هذه العملية عن طريق تأسيس شركة مساهمة في المشروع المراد تخصيصه لبيع جزء من هذه الشركة أو جعلها، أو إذا كانت هذه العملية تجري عن طريق العقود مع جهات خاصة سواء أكانت في مجالات الإستثمار أو التشغيل أو الإدارة، أو عن طريق التحرير جزئياً أو كلياً. (محمد سلام المياحي، 2007، منظومة الانترنت)

يشترك كل من القطاع الخاص والقطاع العام في العمليات الاقتصادية، ويختلف دور كل من القطاعين بحسب نوع الأنظمة الاقتصادية القائمة وأنظمة الحكم المختلفة المؤمنة بالافكار المنادية الى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق أو المؤمنة بضرورة التوسع في التدخل في الشؤون الاقتصادية. (محمد رياض الابرش ونبيل مزروق، 1999: ص21)

كانت المدرسة الكلاسيكية القديمة تروج للحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، إذ إن هذه المدرسة كانت تدعو الى ان يقتصر دور الحكومة في الأمن الخارجي والداخلي وحماية النظام العام والقضاء، كما وإن هذه المدرسة كانت تؤمن بأن النظام الاقتصادي أشبه بالكائن الطبيعي الذي تديره وتنظمه القوى الكامنة الداخلة في هذا النظام والذي ما أن أصيب بالخلل، فإن القوى الداخلية التي هي أشبه باليد الخفية تتحرك لتعيد النظام الى حالة التوازن، عليه فإن أي خلل في النظام هو أمر مؤقت مايلبث أن يعود الى حالة التوازن. (عباس كاظم جواد الفياض، 2010: ص348)

كانت أزمة الثلاثينات في القرن الماضي الفيصل في إعادة النظر بالفكر الكلاسيكي القديم، إذ إن وقوع الأزمة وتعمقها واستمرارها لسنين عديدة من دون أن تخرج اليد الخفية لتعيد النظام الى حالة التوازن، كان السبب في إعادة هيكلة الفكر الرأسمالي على يد العالم الاقتصادي "كينز" وفيما بعد على يد المدرسة الكينزية التي اعتقدت إنه وفي حال حصول أزمة القصور في الطلب الكلي فإنه لا مجال سوى التدخل الحكومي لإعادة الوضع الإقتصادي المتأزم الى حالة التوازن عن طريق التدخل الحكومي والإنفاق العام في مجال الأشغال العامة، من أجل تحفيز الطلب الكلي للخروج من الأزمة وإعادة الإنعاش الى حالة الإقتصاد. (مختار حميدة، 2013، ص69)

بما إن الأنشطة الحكومية وفي أغلبها تجري في بيئة تنعدم أو تقل فيها المنافسة، لذا فإن إتساع القطاع الحكومي وزيادة الأنشطة الحكومية من دون أن تكون لها دواعيها وأسبابها ومبرراتها، فإنها تؤدي الى تثبيط روح المنافسة، ما تؤدي بالأخير الى الإنخفاض في الإنتاج والإنتاجية، وتردي في النوعية وزيادة في التكاليف الإنتاجية، وهكذا فإن المراقبين والمتنبعين للأوضاع الاقتصادية يجدون الضرورة في أن ينحسر القطاع الحكومي ويقبل التدخل الحكومي ليقصر على النواحي الضرورية التي لا بد منها. (فالح ابو عامرية، 2008، ص36)

بما إن المبادئ الاقتصادية تدعو الى ضرورة الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وبما إن بعضاً من الأنشطة الحكومية، خاصة الخاسرة منها تساهم في تبيد موارد إقتصادية كثيرة، لذا فإن الحاجة تدعو الى إعادة التوزيع ما بين الأنشطة الحكومية وأنشطة القطاع الخاص من أجل شفافية التعامل مع الموارد الاقتصادية النادرة. (فالح ابو عامرية، نفس المصدر السابق، ص21)

في ظل العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم فإن المتغيرات الاقتصادية أصبحت عالمية أكثر بدلاً من أن تكون وطنية، حيث وبما أن المتغيرات الاقتصادية العالمية تشدد على الليبرالية الجديدة وإقتصاد السوق والعلاقات الاقتصادية القوية والمتينة مابين بلدان العالم فقد ظهر بأنه لامناص أمام البلدان جميعها التي تنوي الدخول في محفل الإقتصاد العالمي سوى أن تأخذ بمبادئ إقتصاد السوق والذي يستدعي الخوض في خصخصة القطاع العام.(مختار حميدة، مصدر السابق، ص122)

رغم المآخذ الكثيرة التي يدعيها البعض بخصوص الخصخصة ونتائجها على النسيج الإجتماعي وشبكات الحماية الإجتماعية، فإن التجارب التنموية الناجحة التي خاضتها بعض البلدان تثبت بأن لأمجال أمام البلدان التي تنوي تحقيق مراتب عالية من التنمية الاقتصادية والإجتماعية، سوى أن تأخذ بالخصخصة وأن تطبقها والإ فأنها تختار لنفسها البقاء متخلفة، فتجارب بلدان جنوب شرق آسيا وحتى الصين التي أصبحت ثانياً إقتصاد عالمي من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، فأنها ورغم إيمانها بالمبادئ الإشتراكية من الناحية النظرية إلا أنها تطبق من الناحية العملية والفعلية إقتصاد السوق سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد العالمي، كما وإن روسيا التي عانت كثيراً أثناء الحكم الشيوعي من تدهور لوضعها الإقتصادي فأنها أصبحت سادس أكبر إقتصاد على الصعيد العالمي حيث يعيد الكثيرون السبب إلى الأخذ بمبادئ إقتصاد السوق وعمليات الخصخصة.(فالح ابو عامرية، مصدر السابق، ص32)

من خلال متابعة عمليات الخصخصة المشبوهة التي جرت في بعض البلدان، فقد ظهرت إن كثيراً من الشركات الحكومية التي لحقتها عملية الخصخصة، كان الهدف من ورائها نهبها وليس إعادة هيكلتها. يدرك القائمون على البلدان النامية بأن هذه البلدان هي بلدان متخلفة بالقياس إلى الكثير من البلدان في العالم، لذا فإن القائمين عليها يعتمدون الوسائل شتى للنهوض بمستوى بلدانهم، حيث ومن بين الوسائل المتبعة هي فسخ المجال أمام المبادرات الوطنية وإستقدام الشركات الأجنبية من البلدان المتقدمة للإستثمار في هذه البلدان لرفع الكفاءة الاقتصادية، حيث وبما إن هذه العملية تستدعي الإفتتاح على العالم الخارجي وإعتماد إقتصاديات السوق والخصخصة، لذا فإن هذه البلدان أدركت إن السبيل أمام نهوض هذه البلدان هو إعتماد عملية الخصخصة التي تساعد على رفع الإنتاجية وزيادة الإنتاج الوطني وزيادة التشغيل وبالتالي زيادة الصادرات ورفع القدرات الإنتاجية والمالية لهذه البلدان.(ستيف هانكي، 1990، ص44)

من بين المشكلات التي تعانيها البلدان النامية هي تدني مستويات الإنتاجية ونقص الموارد المالية وقلة الخبرات الإنتاجية، عليه ومن أجل تخطي هذه المشكلات فإن جذب الإستثمار الأجنبي يصبح الوسيلة الأنجع أمام هذه البلدان للتخلص من هذه المشكلات، وبما إن الإستثمار الأجنبي يستدعي الأخذ بمبادئ إقتصاد السوق والخصخصة، لذا فإن عمليات التخصيص سوف تشجع الشركات الأجنبية للإستثمار في هذه البلدان.(مختار حميدة، مصدر السابق، ص47)

يتهم الكثيرون بأنه ومع إعتماد عمليات التخصيص في بلدان عديدة فإن هذه العمليات جلبت معها البطالة والفقر والمزيد من التفاوت الطبقي وإنعدام السلم الإجتماعي، هنا يدعي المؤيدون لعمليات التخصيص بأنه ومع أية عملية إنتقالية من إقتصاد موجه إلى إقتصاد منفتح تحصل أوجاع عن ولادة نظام جديد متمثل بزيادة معدلات البطالة ونتائج أخرى غير مرغوبة على الصعيد الإجتماعي، وهذا أمر طبيعي ولا بد منه في نظر مؤيدي الخصخصة، كي يتم وضع النظام الإقتصادي في مساره الصحيح باتجاه تحقق الكفاءة في الإقتصاد.(علي خضير كريم، 2010، ص158-160)

في نظر دعاة الخصخصة، فإن آلية إقتصاد السوق تضع المتغيرات الاقتصادية في أنصبتها الصحيحة، إذ إن النظام الإقتصادي القائم على آلية السوق لن يقبل أي خطأ في كل القطاعات الاقتصادية، إذ تزول برائن ومخلفات الإقتصاد الموجه الذي يهدر الكثير من الموارد، فعلى سبيل المثال فإن النظام التعليمي يخطط ليضع مخرجاته في خدمة سوق العمل، بالتالي تعمل آلية السوق على توجيه النظام التعليمي لإعداد الكوادر التي تشغل الوظائف الشاغرة أو الوظائف التي سوف يتم خلقها.(اسعد مكاوي ومحمد حمادة، معجم مفاهيم التنمية، ص184)

شعرت الكثير من البلدان بأن المشاريع الحكومية لم تؤد وظائفها على النحو الصحيح ولم تثبت جدواها على الساحة الاقتصادية، لذا بات على هذه البلدان إيجاد صيغة أخرى للتعامل مع الموارد الاقتصادية النادرة، عليه فرأى الإقتصاديون وصناع السياسة ومنذ ثمانينات القرن الماضي، بأن زمن التدخل الحكومي الواسع في الشؤون الاقتصادية قد ولى، ولا بد من إفساح مجال أكبر للقطاع الخاص الذي يعمل على زيادة التنافسية التي تنتهي إلى حسن التعامل مع الموارد الاقتصادية النادرة، ويعمل على خفض التكلفة وتحسين نوعية المنتجات فضلاً عن زيادة الإنتاج والإنتاجية.

تهدف الخصخصة في الأساس الى تحقيق جملة من الأهداف من بينها رفع الكفاءة الاقتصادية للوحدات الإنتاجية عن طريق تعزيز الأسواق التنافسية، كما وأنها تهدف الى الرفع عن الأعباء المالية التي تتحملها ميزانية الدولة خاصة في دعم المشاريع التي تعمل بخسارة، كما وتعمل الخصخصة على إتاحة فرص أكبر للإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، من خلال خلق مناخ إستثماري ملائم، من أجل خلق فرص حقيقية أكبر لرفع مستويات التشغيل. (سامي عفيفي، 2001، ص413)

في العادة فإن النشاطات الحكومية تميل الى الإستثمار في المجالات الخدمية غير السلعية، عليه ومن أجل توسيع القاعدة الإنتاجية، على وجه الخصوص في القطاعات الإنتاجية السلعية، فإن الخصخصة تنتهي الى زيادة القدرات الإنتاجية وزيادة الإنتاج، عليه فإن زيادة الإنتاج تنتهي الى زيادة المعروض السلعي وهكذا وفي حال تحقق مثل هذه الأهداف، فإنه بالإمكان الحد من موجات التضخم العالية، فضلاً عن تعزيز الصادرات، ما ينتهي بالأخير الى زيادة الناتج القومي والدخل القومي. (Hemming, R. and mansoor, 1989, p56)

تعمل الخصخصة في وقتنا الحاضر الى تحديث وعصرنة النشاطات الاقتصادية، كون المشاريع الخاصة تتعامل مع أحدث أنماط التكنولوجيا، كما وإن عمليات التخصيص تترافق مع التوسيع للقطاعات المالية والمصرفية، وفق الصيغ العالمية الجديدة والتي تتبناها الدول المتقدمة في الوقت الحاضر، كما وإن هذه العملية تجعل الإقتصادات القومية من أن تتأقلم مع الأساليب الإنتاجية الجديدة والإنخراط في السوق العالمية. (Vickers j. And Yamow, 1985, p11)

قد تعاني بعض البلدان من شحة رؤوس الأموال، ما تجعل قدراتها الإستثمارية ضعيفة، حيث وفي هذه الحالة، فإن الدول في حال إذا افسحت المجال للإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، من خلال منحها لتسهيلات أكبر، فإن هذه الجهات تساهم في رفع القدرات الإنتاجية المستقبلية من خلال استثماراتها. (محمد عبد الكريم منهل العفدي، ص3 <http://www.academia.edu/1127549>).

بما إن التوسع في القطاع العام، وزيادة التدخل الحكومي، تقلل من حالة التنافسية، وتنتهي الى ضعف الإنتاجية، وزيادة حالات البطالة المقنعة، وزيادة تكلفة الإنتاج، لذا فإنه وبدلاً من ترقية الأوضاع الاقتصادية السائدة، فإن الطريق الأفضل للإصلاحات الاقتصادية يتمثل في إطلاق العنان للقطاع الخاص وإعتماد الخصخصة والتي تعالج الكثير من المشكلات الاقتصادية، حيث إن التوسع في القطاع الخاص، وإنسحاب الحكومة من بعض الأنشطة الاقتصادية، تفسح المجال كلياً لإعادة هيكلة الإقتصاد المبنية على الإدارة الحكومية، باتجاه تحرير البنية الاقتصادية التي تعاني من البيروقراطية وصعوبة إتخاذ القرارات. (Vickers j. And Yamow, 1985, p22)

### ثانياً: حدود الخصخصة وخطواتها

كانت الحكومات ولا تزال الجهة الأبرز في ممارسة النشاطات الاقتصادية حتى في ظل الدول التي تغلب عليها إقتصادات السوق، وحيث تظل بعض النشاطات محصورة بين أيدي الحكومات ومن غير الممكن إطلاقها للقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال فإن هناك سلعاً وخدمات عامة تفشل الأسواق في تحقيق الأمثلية لها من حيث الإنتاج والإستهلاك، بالنظر لطبيعة هذه السلع والخدمات العامة التي لا يمكن تجزئتها، ولا يمكن بيعها في الأسواق كما وإن بعضاً من هذه السلع والخدمات من غير الممكن حجبتها عن المواطنين. (De Walle, V.N, 1989, p17)

فضلاً عن السلع والخدمات العامة التي سوف تظل بين أيدي الحكومات فإن هناك سلع وخدمات أخرى يطلق عليها سلع الجدارة والتي يفترض بها ان تكون تحت رقابة وإشراف الحكومة، حتى وإن سمح للقطاع الخاص بالخوض فيها، عليه فإن الأفراد بغض النظر عن إمكانياتهم المالية لهم الحق على المجتمع أن يتمتعوا بالحصول على القدر الكاف من هذه السلع والخدمات، وتكون الحكومات مسؤولة عن تأمين القدر الكاف من هذه السلع والخدمات، وعليها أن تقدمها الى جميع المواطنين، فعلى سبيل المثال ففي معظم البلدان تقوم الحكومات الى جانب القطاع الخاص بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية، في ظل الخصخصة. (<https://hrdiscussion.com/hr19739.html> محمد احمد المتبوتوني)

يمكن وصف النشاط الإقتصادي على إنه يمثل ذلك النشاط الذي ينتهي الى خلق منفعة معينة أو زيادتها سواء أكانت تلك المنفعة مكانية أو زمانية أو شكلية، عليه فإن الممارسات التي يؤديها كل من القطاع الخاص والقطاع العام هي أنشطة اقتصادية، غير إن بعضاً من النواتج التي يحققها القطاع العام لن تدخل الى السوق ولن تباع أو تشتري، بمعنى إن الحكومات التي تساهم في إنتاج بعض السلع العامة والخدمات العامة يتم تقديمها الى المواطنين بصورة مجانية، على سبيل المثال خدمات الأمن العام الداخلي والأمن الخارجي، كما وإن السلطة القضائية، إذا كانت مستقلة تقدم الخدمات القضائية بصورة مجانية أو دون تكلفتها الحقيقية، ففي مثل هذه السلع والخدمات العامة والتي قد تكون مجانية أو أنها تقدم بأثمان رمزية، من غير الممكن تخصيصها، وإنها سوف تظل

بيد الحكومة أو السلطات العامة، غير إن الحكومات سوف تحصل على مقابل للتكاليف التي تتحملها في إنتاج مثل هذه السلع والخدمات العامة عن طريق فرضها لضرائب عامة في الدول التي لن تكون إقتصاداتها ريعية والتي تستحوذ الحكومات على الإيرادات الريعية، وفي الدول التي تمارس فيها الحكومات أنشطة إقتصادية عديدة وهي التي تبيع سلعا وخدماتها في السوق، خاصة في الدول الإشتراكية أو الموجهة إقتصادياً. (شوقي دنيا، 2003، ص11) رغم كون الأنشطة التي تقدمها الحكومات هي إقتصادية، إلا أننا وبغرض معرفة حدود الخصخصة يمكن لنا أن نقسم المرافق العامة والتي تكون الحكومات مالكة لها ومسؤولة عن إنتاجها وتقديمها الى المواطنين بصورة مجانية أو بأسعار معينة يمكن تقسيمها الى المرافق العامة الإقتصادية والمرافق العامة الإدارية، عليه فإن المرافق العامة الإقتصادية، هي تلك المرافق التي يمكن أن يتم عرضها للخصخصة، بمعنى إن نواتج مثل هذه الأنشطة يمكن لها أن تباع أو تشتري في السوق، ويمكن لها أن تسعر في السوق، عليه فمثل هذه الأنشطة على سبيل المثال الأنشطة الصناعية والزراعية وبعض الخدمات والتي تمارسها الحكومات، فإن الحكومات يمكن لها أن تتخلى عنها وتسلمها الى القطاع الخاص، عليه فإن المرافق العامة التي تقوم بإنتاج وتقديم مثل هذه السلع والخدمات العامة، يمكن أن يطلق عليها بالمرافق العامة الإقتصادية. (منير هندي، 1995، ص39)

هناك مرافق عامة أخرى، لا بد لها أن تبقى حصراً بين يدي الحكومة، ومن غير الممكن أن يتم تخصيصها، على سبيل المثال الأمن الخارجي والأمن الداخلي، فمثل هذه الخدمات وبما أنها لا تباع ولا تشتري في السوق، ولا يمكن لها أن تسعر، عليه فإن أنشطة القطاع الخاص غير قادرة على تولي مهامها، كما وإن الوظيفة الأساسية للحكومة تملئ الاحتفاظ بها وعدم خصصتها على الإطلاق، وحيث إن مثل هذه المرافق يمكن أن يطلق عليها مجازاً بالمرافق العامة الإدارية. (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا)

يمكن أن نصيف إختلافات أخرى ما بين المرافق العامة الإقتصادية والمرافق العامة الإدارية، حيث إن الهدف من المرافق العامة الإقتصادية ورغم إنها مرافق عامة والتي يمكن لها أن تعمل بخسارة، إلا إن الهدف منها هو تحقيق الربح، أما المرافق العامة الإدارية والتي تهدف الى تحقيق المنفعة العامة والتي لا تنتظر الى تحقيق الربح، إلا إن الحكومات التي تشرف على مثل هذه المرافق يمكن لها أن تحقق ربحاً، خاصة في بعض المرافق منها المتاحف والمناطق الأثرية والتي قد تدفع بالسياح خاصة الأجانب الذين يزورون مثل هذه المناطق ويدفعون رسوماً كبيرة جزاء زيارتهم. (احمد صقر عاشور، 1996)

من غير الممكن أن تتطلق الخصخصة لتغطي جميع الأنشطة الإقتصادية، حيث وفي بدايات نشوء الرأسمالية جرى التأكيد على ضرورة أن تتولى الحكومات تقديم بعض السلع والخدمات العامة والتي تفشل السوق في تحقيق الأمثلية فيها من حيث الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، فعلى سبيل المثال فإن الخصخصة لن تنجح في مرافق الأمن الخارجي أي مؤسسات الدفاع عن الليد والتمثلة بالجيش، وكذلك الحال الأمن الداخلي، والقضاء وغيرها من السلع والخدمات العامة، حيث إن طبيعة بعض السلع التي من غير الممكن تجزئتها وبيعها وتملكها للسعر غالباً ما تكون محصورة بين أيدي الحكومات. (شوقي دنيا، مصدر السابق، ص11)

هناك نشاطات إقتصادية تنتهي الى الإحتكار الطبيعي، على سبيل المثال نشاطات إسالة المياه، السكك الحديدية، المترو وغيرها، لذا فإنه ومن أجل خدمة العملية الإنتاجية للوصول الى تحقيق الكفاءة والتوسع في الإنتاج، ومن أجل خدمة المواطن للحصول على مثل هذه الخدمات بأسعار أقل فإن الخصخصة لا بد لها أن لا تصل الى مثل هذه النشاطات. (نعمه عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة، 1425هـ، ص12)

أثبتت تجارب الخصخصة الجارية في البلدان المختلفة إن عمليات الخصخصة لن تجري وفق صيغة واحدة ما، بل إن هذه العملية تجري بصيغ عديدة ومختلفة، كما وإن سرعة العملية وعمقها تكون مختلفة ما بين البلدان، حيث تجري الخصخصة في بعض البلدان على نحو متآني وعلى مهل، كما وإن الخصخصة لن تمتد الى كل القطاعات والأنشطة الإقتصادية، بل تمتد الى بعض منها دون غيرها، كما وإن الخصخصة قد تكون جزئية في بعض الحالات وفن صيغة المشاركة ما بين القطاعين الخاص والعامة كي يصبح القطاع الجاري الخصخصة فيها قطاعاً مختلطاً ما بين الحكومة والقطاع الخاص. (محمد احمد المتبوتي، مصدر السابق، ص11)

من أشكال الخصخصة البيع المباشر، إذ قد تقوم الحكومات ببيع القطاع الحكومي بصورة مباشرة الى القطاع الخاص، وفي بعض الحالات تقتصر عمليات الخصخصة على تسليم حق الإدارة للقطاع الخاص مقابل أن يحصل القطاع الخاص المشرف على إدارة القطاع الحكومي الحصول على نسبة من الأرباح. على القائمين بالخصخصة أن يتداركوا بأن الخصخصة عملية لها خطواتها الواجب الإلتزام بها والتقيده بشروطها، ولا بد لجهات كثيرة أن تشترك فيها من بينها أجهزة الرقابة المالية والإدارية وهيئات سوق المال والبورصة ونقابات العمال

ومراكز البحوث ذات العلاقة، بالتالي فإن عملية الخصخصة يفترض بها أن تكون مدروسة من حيث أبعادها وأثارها. (منير هندي، مصدر السابق، ص42)

تعمل الخصخصة على إعادة هيكلة المنشآت التي تتم خصصتها في إطار نمطين من إعادة الهيكلة واللذان تتمثلان بإعادة الهيكلة الفنية ذات الصلة بترك الآلات والأدوات والمكانن القديمة والمتقدمة من حيث العمر الإنتاجي والعمر التكنولوجي، ونصب الآلات والمكانن والأدوات الجديدة المتقدمة تكنولوجياً، والتي تقترض أيضاً ضرورة إعادة تأهيل العاملين من خلال إدخالهم في دورات تدريبية، كي يصبحوا مؤهلين وقادرين للتعامل مع الآلات والأدوات والمستلزمات الجديدة، على أن يمضي هذا النمط من إعادة الهيكلة في إطار أنماط جديدة من الإدارة والتنظيم والأساليب الإنتاجية الجديدة، عليه وفي إطار هذه التحولات الجديدة والتي تفرضها حالة الخصخصة فإن الإنتاجية في هذه المنشآت التي تمت خصصتها تزداد بأنماطها المختلفة، على سبيل المثال إنتاجية العاملين وإنتاجية المكانن وغيرها. (منير

هندي، نفس المصدر السابق، ص43)

تساعد الخصخصة أيضاً على اعتماد نمط آخر من الخصخصة والتي يمكن تسميتها بإعادة الهيكلة المالية للمنشآت التي يتم إخضاعها للخصخصة، حيث تبين إنه وقبل إخضاع بعض المنشآت للخصخصة فإن هذه المنشآت وجدت نفسها إنها أصبحت كاهلاً كبيراً على الحكومة، حيث وبسبب عملها بخسارة فإن الحكومات ترصد سنوياً من الميزانية الحكومة مبالغ كبيرة أو أنها أصبحت غارقة في ديون كثيرة أكبر بكثير من رأسمالها، عليه وبعد تخصيص مثل هذه المنشآت وبعد إعادة الهيكلة المالية لها بحيث أن تعتمد على نفسها في تمويل نفقاتها من خلال الإيرادات التي تحصل عليها، فأنها إما أن تصفي نفسها وتغادر السوق وتسرح عمالها، أو أن تعيد تنظيم نفسها لتحيى في إطار منافسة السوق، بالتالي فإن إعادة الهيكلة الفنية والمالية التي تفرضها الخصخصة تصبح مفيدة للإقتصاد الوطني. (عباس كاظم جواد الفياض، مصدر السابق، ص362)

تستلزم عملية الخصخصة خطوات هادئة ومدروسة، وإلا فإن الخصخصة تنقلب على القائمين بها، بل تصبح وبالاً على الإقتصاد الوطني وتكون نتائجها عكسية بالمرّة.

### ثالثاً: معوقات الخصخصة ومشكلاتها

تواجه الخصخصة قبل وأثناء القيام بها عدة معوقات من بينها معوقات فكرية وسياسية وإدارية وقانونية، وحيث إن بعضاً من القائمين على السلطة ورغم إيمانهم بتلكا العديد من المؤسسات الحكومية، وقناعتهم بعدم كفاءة الكثير من مؤسسات القطاع العام، إلا إن الخلفية الفكرية لهؤلاء وإيمانهم الشديد بالطريق الاشتراكي يمنعه من قبول فكرة التخصيص والمباشرة فيها، عليه فإن التحول الفكري وانتزاع الفكر الاشتراكي عند مخيلة هؤلاء مسألة بحاجة للكثير من الوقت. (رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص4)

بسبب ترسخ مؤسسات القطاع العام في بعض البلدان، ووجود فئات من الإداريين المسؤولين عن أجهزة القطاع العام، فإن هؤلاء يصعب عليهم التخلي عن مسؤولياتهم الإدارية ومناصبهم الوظيفية، كما وإن البيروقراطية المترسخة في الأجهزة الإدارية الحكومية تجعل إتخاذ القرارات أمراً صعباً، خاصة في القرارات المصيرية ذات الصلة بمصير ومستقبل القطاع العام، كما وإن مسألة التخصيص مرتبطة وعلى نحو كبير بمصير أعداد كثيرة من العاملين الذين ينبغي حل مشكلاتهم أثناء فترة التخصيص وما بعد عملية التخصيص. (Cuervo; Alvaro & Villalong, 2000, p581-590)

بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وبعد تشكل الدولة الروسية الجديدة، فإن الدولة الروسية ما بعد النظام الاشتراكي كانت تحمل تركة ثقيلة من القوانين المنظمة للحياة الإقتصادية، والتي لم تكن تسمح بحرية العمل والإمتلاك وإستخدام العناصر الإنتاجية، لذا فإن الروس بات عليهم سن قوانين جديدة تسمح بإطلاق عملية الخصخصة، لذا فإن هذا المعوق أبطأ كثيراً عملية الخصخصة.

(Johnoson, Gerry & Smith, 2000, p572-580)

تهدف الخصخصة الى تحقيق أهداف إقتصادية مفادها تحقق الكفاءة الإقتصادية على الصعيد الوطني، إلا إن هذه العملية لن تكون سلسلة وانسيابية في جميع الحالات، بل قد تعترضها صعوبات ومشكلات بل أحياناً إخفاقات معينة، حتى وإن كان القائمون بها يهدفون الى تحقيقها حاملين أهدافاً عامة ويعملون بجد لتحقيقها، غير إنه وفي بعض الحالات فإن الخصخصة تصبح كلام حق يراد به الباطل، في حال إذا أراد القائمون بها تحويل القطاع العام

بحجة الخصخصة الى أيدي المتنفذين في السلطة والمقربين لها. (منير ابراهيم هندي، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة، 1995)

تهدف عملية الخصخصة بالأساس الى معالجة حالة إحتكار الدولة لبعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام أنشطة القطاع الخاص، وذلك من أجل تحفيز روح المنافسة، إلا إن العملية إذا كانت مشوبة بأنماط من الفساد فأنها تنتهي الى إنتقال ملكية بعض الأنشطة الاقتصادية الى أيدي القطاع الخاص، حيث وفي حال أذا حملت هذه الأنشطة عناصر إحتكارية فأن الخصخصة لن تؤدي وظيفتها على نحو صحيح. (محمد احمد المتبوتي، مصدر السابق، ص16)

رغم المشكلات الهيكلية التي تعانيها المؤسسات العامة التابعة للحكومات من بينها تدني الكفاءة وإنخفاض الإنتاجية والخسائر المالية التي تتحملها هذه المنشآت ورداءة نوعيات المنتجات التي تقوم بإنتاجها، إلا إن هذه المؤسسات تقوم بتشغيل أعداد كبيرة نسبياً من الأيدي العاملة والتي ليس بمقدور الحكومات التخلي عن هؤلاء، غير إن عمليات الخصخصة والتي تعمل على إعادة هيكلة هذه المنشآت بهدف تحقيق الكفاءة وتخفيض التكاليف، فأن هذه المنشآت عليها أن تستغني عن أعداد كبيرة من العاملين وإعادة تأهيل البعض منهم، كما وإن المؤسسة يمكن لها أن تصفي نفسها وتخلي عن ممارسة أي نشاط في حال إذا تعذر عليها العمل وفق السياقات التي تتطلبها الكفاءة المعهودة لدى المشاريع التي تعمل في إطار القطاع الخاص. (على خضير كريم، 2010، ص161)

حتى وإن كانت عمليات الخصخصة ناجحة، وأصبح القطاع الخاص سائداً فأن النظام الاقتصادي القائم على سيادة القطاع الخاص يجلب معه مشكلات نابعة من هيكلية النظام الرأسمالي كونه يتعرض للتقلبات الاقتصادية والدورات الاقتصادية التي تكون جانب منها حدوث أزمات إقتصادية أو حالات الركود الإقتصادي أو حتى الكساد الإقتصادي، عليه فأن التقلبات الإقتصادية أمر لا مفر منها ولا بد من القبول بها. (محمد احمد المتبوتي، مصدر السابق ص17)

إذا كان الهدف من الخصخصة تحقيق الكفاءة الإقتصادية والتقليل من الهدر وزيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات، فأن عمليات الخصخصة يمكن لها أن تصبح كلام حق يراد به الباطل، في حال إذا إنتطقت عمليات الخصخصة لتشرف عليها وتديرها جهات لاتمت الى الأهداف المنشودة بصلة، بل تريدها سبيلاً للإستيلاء على الملكيات العامة من خلال عمليات فساد منظمة تشترك فيها جهات داخلية متنفذة وجهات أجنبية لها مصالحها في التهام الثروات الوطنية مع نفر محدود من المتنفذين يمتلكون السلطة ويسيطرون على مقدرات شعوبهم. (رياض دهال، حسن الحاج، مصدر السابق، ص5)

يفترض بعمليات الخصخصة أن تجري وفق اصولها وقواعدها الحقيقية، لذا فأن هذه العملية وبما إنها ذات صلة بمصالح عموم الناس، فأنها يفترض بها أن تكون مقنعة وشفافة ويشترك في طرحها وتنفيذ برامجها الجهات المختصة ذات العلاقة بالعملية على أن تعمل هذه الجهات تحت رقابة السلطة التشريعية والقضائية، غير إن هذه العملية تجري في بعض البلدان خاصة البلدان النامية بصيغة تشوبها كثير من الفساد، عليه فأن العملية تنتهي الى تحويل الملكية العامة الى ملكية الفاسدين اللذين يجدون أنفسهم بين ليلة وضحاها أثرياء، بل وفاحشي الثراء، في حين فأن معظم الناس يجدون أنفسهم منحدرين الى الدرك الأسفل، لذا فأن النتائج التي يمكن أن تنتهي اليها الخصخصة، يمكن لها أن تحقق نتائج غير مرغوبة على الصعيد الإجتماعي وعلى صعيد تقاوم الفروق الطبقيّة وعدم العدالة في توزيع الدخل ما بين الفئات والشرائح الإجتماعية والتي لن تكون بأى حال في صالح السلم والأمن الإجتماعي. (شهاب حمد شيخان، 2008، ص7)

في العديد من البلدان التي تدعي إنها تنوي الإقدام على الخصخصة، فأن عمليات الخصخصة وبما أنها تجري بعيداً عن الشفافية ويتم تغييب الجماهير الواسعة عنها وعن خطواتها، فأنها تصبح وسيلة قانونية للإستيلاء على الممتلكات العامة من قبل الفئة الحاكمة والتي لا تمت بأية صلة بمصالح شعوبها، بل إن همها الأساسي الإثراء على حساب الجماهير بوسائل شتى من ضمنها عملية الخصخصة. (على خضير كريم، مصدر السابق ص160)

في بعض البلدان التي جربت فيها الخصخصة فأن النتائج التي تمحضت عن الخصخصة هي حصول حالات من التفكك الإجتماعي وانعدام السلم الإجتماعي، فرغم عدم قدرة هذه البلدان على تحقيق أنماط من الكفاءة الاقتصادية للأظمة الاقتصادية، فأن انظمتها الإجتماعية نالت الكثير من المصائب، حيث وبما إن الخصخصة لم تجر وفق صيغها الصحيحة فأن هذه البلدان نالت مزيداً من البطالة ومزيداً من الإختلافات الطبقيّة. (علي خضير كريم، نفس المصدر السابق، ص165)

يدعي البعض بأن الخصخصة ماهي إلا بيع للممتلكات الدولة التي بنيت بجهد كبير وأموال كثيرة بيعت بثمن بخس لنفر قليل وعلى أسس غير سليمة قد تكون بعضها إتفاقاً ما بين الجهات الحاكمة والشركات الأجنبية لبيع الأصول الوطنية الى الشركات الأجنبية، إذ يتكالب الطرفان على الثروات القومية لتعود العملية بالفائدة على



الطرفين، حيث في حال إذا منح بعض الحق للشركات الأجنبية كونها تبحث عن الأرباح أينما كانت، إلا إن العيب الكبير انما يلحق بالحكام اللذين ينتظر منهم العمل من أجل المصلحة العامة، غير إنهم يدخلون في هذه الصفة غير أبيهين بالمصالح الوطنية، حيث إن مهمم الوحيد جني الأرباح حتى وإن كانت على حساب المصالح الوطنية العليا. (شعلان هشام ياس، 2001، ص37) من خلال متابعة عمليات التخصيص الشبوهة التي جرت في بعض البلدان، فقد ظهرت إن كثيراً من الشركات والتي كانت مملوكة من قبل الحكومات والتي لحققتها هذه العملية كانت شركات رابحة في الأصل قبل التخصيص، بالتالي فإن الجهات التي أقدمت على التخصيص لم تكن تتوي إنتشال هذه النشاطات من حالات التهالك بغرض تنشيطها ورفع كفاءتها، وهكذا فإن النيات في التخصيص كانت سيئة في أغلبها عند تخصيص بعض الشركات، كون عمليات التقييم لأصول هذه الشركات لم تكن تجري لأعطاء القيم الحقيقية لهذه الأصول، بل كان يتم تقييم أسعارها بأقل من أسعارها العادلة والحقيقية، وهكذا يمكن أن يقال عن بعض هذه الشركات إنها لحققتها عمليات نهب منظمة. (محمود صبح، 1995، ص25)

يدعي معارضو الخصخصة بأن دعاة الخصخصة إنما يطلقون كلاماً معسولاً من أجل التعمية على حقيقة نواياهم غير المعلنة في الاستيلاء على ثروات شعوبهم، إذ يدعي هؤلاء المعارضون إنه كيف بالسلطات الحاكمة أن تقدم تجربة جديدة تدعي إنها تصبح ناجحة من دون أن تكون مجربة، في وقت كانت هي المسؤولة عن فشل القطاع العام. (عبدالحسن كاظم محمد، 2004، ص9)

يتوقع الكثيرون بفشل برامج الخصخصة، خاصة في البلدان التي لم تترسخ فيها مؤسسات الدولة ولم تتأسس فيها دولة القانون، والأكثر من ذلك فإن الثقة بين المواطنين والحكام إن لم تكن معدومة بالأصل فإنها ضعيفة الى حد كبير، والسبب الرئيسي يعود في ذلك الى عدم مؤسساتية مثل هذه الدول وعدم فصل السلطات، وانعدام أو ضعف سلطة القضاء والسلطة التشريعية، وخنوع السلطتين الاخيرتين إن وجدتا الى السلطة التنفيذية والتي يهيمن عليها الحكام في هذه البلدان، لذا فإن عملية الخصخصة أو ما يسمى بالخصخصة لن تجري وفق اصولها الحقيقية وبصورة شفافة ونزيهة وعادلة. (محمد صالح الحناوي، 1998، ص36)

حتى وإن خلصت نوايا القائمين بالخصخصة الى نوايا صادقة، فإن هذه العملية قد تصطدم بواقع عدم امكانية تطبيقها على الساحة الاقتصادية، حيث إن ميكانيكية الجانب النظري في عملية الخصخصة مختلفة تماماً عن معوقات الواقع العملي أثناء التطبيق .

تهدف الخصخصة في الأصل الى رفع كفاءة الاقتصاد وزيادة الإنتاج وخفض التكاليف وتحسين نوعيات الإنتاج، إلا إن النتيجة التي آلت اليها عمليات الخصخصة في بعض البلدان خاصة النامية منها تمثلت في تدهور الإنتاج وزيادة معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر والفاقة، حيث وبسبب رفع الدعم عن بعض مستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة الاقتصادية، خاصة الزراعية منها فإن الإنتاج الزراعي قد تفقر في هذه البلدان، بل إن الأمن الغذائي الذي كان تتمتع بها بعض البلدان أصبح مفقوداً، ومثل هذا الأمر انعكس بالسلب كثيراً على زيادة مستويات الفقر في هذه البلدان (احمدصقر عاشور، 1996، ص13)

يدعي معارضو الخصخصة، بأن الخصخصة و إن كانت تهدف الى تحقيق الكفاءة وتحقيق النمو الإقتصادي، والقضاء على الهدر، فإن هذه العملية لم تنته الى تنمية حقيقية تخدم حال المواطنين في معظم البلدان التي جريت الخصخصة، بل إن هذه العملية إنتتهت الى مزيد من الفقر ومزيد من الهوة ما بين الطبقات الإجتماعية في هذه الدول، كما وإن هذه العملية فتحت الابواب أمام الأجانب للإستثمار بالثروات القومية بحجة الإستثمار ما أدى الى تسريب هذه الثروات الى الخارج بمساعدة حفنة من البورجوازية الوطنية الطفيلية. (علي خضير كريم، مصدر السابق، ص168)

رغم النداعي الذي كان يصيب القطاع العام في الأيام ما قبل الخصخصة ورغم أستئثار السلطات الحاكمة بخيرات هذا القطاع، إلا إن هذا القطاع كان ملكاً عاماً من الناحية القانونية، في حين فإن الخصخصة عملت على سحب هذه الورقة أيضاً، ولم تدعه قطاعاً يعيد وبأشراف حكومي هيكلته صوب مزيد من الشفافية والتأهيل على غرار بلدان جنوب شرق آسيا التي لا تدع مجالاً للخصخصة إلا في حال ترتيب الأوضاع بإتجاه زيادة القوة التساومية والقوة التنافسية لأية مؤسسة ليس على صعيد السوق المحلية فحسب بل على صعيد السوق العالمية أيضاً. (مدحت القرشي، برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل.

(<http://iraqieconomists.net/ar/2011/10/16/>)

تطال الخصخصة في بعض الأحيان ثروات وموارد استراتيجية، بل يحاول بعض الحكام الداعين للخصخصة اشراك شركات و جهات أجنبية بحجة الإستفادة من خبرات تلك الجهات، بل إن الخصخصة قد تطال أيضاً مرافق عامة توصي النظرية الاقتصادية بضرورة إبقائها تحت مظلة القطاع العام كونها نشاطات اقتصادية تنتهي الى

الإحتكار الطبيعي على سبيل المثال مرافق السكك الحديدية وقطاع الماء والكهرباء وغيرها، وفي حال إذا طالت الخصخصة هذه المرافق فإن نتائجها تكون سلبية على المواطنين من حيث إمكانية التحكم بكميات الإنتاج وتحديد مقاديرها في غير صالح خفض التكاليف ورفع أسعار المنتجات وغيرها من النتائج السلبية. (نحمده عبد الحميد ثابت، 1425هـ، ص5)

في بعض الحالات تلجأ الحكومات الى بيع المنشآت الحكومية الى القطاع الخاص المحلي أو حتى الى الأجانب من أجل الحصول على الإيرادات لسد العجز الموجود في موازنتها، غير إنه وفي حال عدم الإستفادة الجدية من هذه الاموال وفي حال إذا كانت المنشآت المبيعة رابحة بالأصل فإن عملية البيع لن تكون مجدية بأي حال. (Zahra, Shaker A. & Hansen, Carol Dianne, 2000, pp83-103)

بحجة الخصخصة وتفعيل الأداء الإقتصادي يعمل المخصصون على إستقدام الشركات الأجنبية الشريفة لإبتلاع أي شي عند الإستثمار في الداخل، وهكذا فإن قدوم هذه الشركات تفتح الأبواب على مصراعيها لإستنزاف الموارد المحلية وتسريبها الى خارج الوطن، وهكذا فإن هذه الثروات الوطنية الكامنة في باطن الأرض وفوقها كان بالإمكان أن تتم الإستفادة منها لولا هذه العملية التي تضع هذه الثروات في خدمة الأجانب وفي خدمة حفنة من الحكام الملتصقين بهؤلاء. (نحمده عبد الحميد ثابت، مصدر السابق، ص39)

في حال إذا لم تكن عملية الخصخصة مدروسة من كل أبعادها، وإذا لم تكن الخصخصة تهدف بالأساس الى تحقيق تنمية إقتصادية حقيقية، فإن جهات كثيرة توافقه الى الحصول على أرباح سريعة تجد من هذا الإنفتاح وسيلة للولوج في أنشطة مالية كثيرة خاصة في البورصات وأسواق المال التي تتأسس والتي تكون من نتائجها الدوران في حلقة مفرغة لن تنتهي الى أية نتيجة مرجوة، وهكذا ومن أجل أن تغوص عملية الخصخصة في مفاصل التنمية، فإن الخصخصة يفترض بها إيلاء أهمية أكبر بنواحي التكيف الهيكلي للمشاريع العامة المراد تخصيصها كي تكون مشاريع جذابة من أجل أن تستمر هذه المشاريع في أنشطتها الإنتاجية كي لا تصبح الخصخصة وسيلة لتحقيق أهداف أخرى يخطط لها القائمون بها على سبيل المثال تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة والتي تتلخص في تحويل القطاع العام الى أيدي مجموعة من الفاسدين. (نجار احمد منير، الخصخصة احدى وسائل الإصلاح الاقتصادي، حالة دولة الكويت، ص3)

تواجه الخصخصة في طريق تنفيذها مشكلات عدة من بينها الطريقة الواجب إعتماها لتقييم أصول الشركات التي يتم تخصيصها، فهل القائمون على هذه العملية والمكلفون بها يعتمدون في التقييم طريقة القيمة التاريخية، أم إنهم يعتمدون طريقة تكلفة الإحلال بالأسعار الجارية، أم إن هؤلاء يعتمدون طريقة التدفقات النقدية المتوقعة لمبيعات الشركة المستقبلية في حال تم تشغيل هذه الشركة، غير إن معظم حالات التقييم التي جرت أثناء عمليات التخصيص للشركات التي تمت خصصتها تبين إنها قد جرت بصيغ كانت تشوبها الكثير من الملاحظات، حيث إن صفقات البيع تمت بأسعار رخيصة وكان المشترون يهدفون من وراء شراء هذه الشركات إعادة بيعها والمضاربة فيها لجني أرباح سريعة (رمزي علي السلامة، التجربة البريطانية في الخصخصة، 20-22 يونيو) كان البعض من الشركات العامة التي تمت خصصتها شركات مثقلة بديون كبيرة، بالتالي فإن الجهات الخاصة التي تحول ذمت إليها هذه الشركات أصبحت تعاني من كيفية السيطرة على الديون المتركمة، وكيفية الإيفاء بها، كما وإنها واجهت كيفية التعامل مع القوى العاملة، وكيفية تسريح البعض منها.

## الخلاصة والإستنتاجات

من خلال استعراض المعلومات الواردة في متن البحث توصل الباحثان الى جملة نتائج وتوصيات يمكن إجمال البعض منها على النحو الآتي:

- 1- إن مسألة التأميم والخصخصة هما مسألتان يبقى الجدل حولهما مستمراً، وحيث ليس بمقدور أحد الجزم بأن أحدهما يغلب على الآخر في كل المجالات وفي جميع الأنشطة الإقتصادية، إذ إن نشاطات معينة لا بد لها أن تبقى في يد الحكومة، على سبيل المثال السلع العامة التي لها خصوصيتها والتي تفشل الأسواق الخاصة في تحقيق أمثلية الإنتاج والتوزيع لها، كما وإن تجربة بعض البلدان الإشتراكية أثبتت فشل الحكومات في إدارة بعض الأنشطة الإقتصادية الصغيرة.
- 2- في حال الإقدام على الخصخصة فإن نشاطات اقتصادية معينة تمتلك صفة الإحتكار الطبيعي، على سبيل المثال الكهرباء، إسالة المياه، السكك الحديدية، وغيرها من الأنشطة المماثلة، لذا ينبغي على الحكومات أن تبقى هذه الأنشطة بين أيديها وعدم تسليمها الى القطاع الخاص، لأن المنتج في القطاع الخاص يسلك سلوكاً إحتكارياً، إذ إن إنتفاء المنافسين الآخرين يجعل المحتكر من أن يحدد من مستوى انتاجه ويفرض الأسعار

- العالية، عليه فأن المستهلك يتضرر فيحصل على مقادير أقل من هذه الخدمات وبأسعار أعلى ولكن في حال إذا بقيت هذه النشاطات بيد الحكومات، فأن الحكومات وبما إنها تضع نصب أعينها مصالح المواطنين، فأنها وإن كانت محتكرة، فأنها تزيد من الإنتاج وتقلل من التكاليف، ما تجعل أمر المحافظة على مصالح المواطنين ممكنة من خلال إتاحة مثل هذه الخدمات للمواطنين وتقديمها لهم بأسعار غير عالية.
- 3- بما إن الجهات الفاسدة تترصد للنفوذ خلال أية قناة متاحة لتحقيق مآربها، وبما إن المؤسسات في الدول النامية غير ديمقراطية وغير مترسخة من حيث نواحي المؤسساتية، لذا ينبغي عدم الإقدام على عملية التخصيص الأ في حال ترسخ المؤسسات الرقابية والتشريعية والقضائية.
- 4- وجد الباحثان إنه وحتى في حال وجود بعض التجارب غير الناجحة، خاصة في الدول النامية والدول المتحولة من الأنظمة الاشتراكية، فأن الباحثين إقتنعاً، بأن العيب لا يكمن في الخصخصة، بل العيب يكمن في القائمين بها، اللذين لم يتداركوا الوقائع المفروضة، أو أنهم كانوا فاسدين ولكن كانوا يدعون زوراً وبهتاناً الخير لمجتمعاتهم.
- 5- يفترض عدم الإذعان للضغوطات الخارجية بخصوص إعتداد الخصخصة، لإن الجهات الخارجية بعيدة عن واقع معظم البلدان، عليه وبغرض إنجاح عملية الخصخصة يفترض القيام بها بصورة متأنية وفي الحلقات الضرورية من دون الإذعان للضغوطات الخارجية، كي لا تنقلب الآية، وكي لاتجني البلدان نتائج غير طيبة.
- 6- على البلدان أن لا تأخذ بوصفات جاهزة للخصخصة، بل عليها أن تضع خطاً خاصة بها مستتبطة من واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها.
- 7- على البلدان خاصة النامية منها وضع القوانين الضرورية التي تمنع تحويل القطاع العام الى عوائل الحكام والمقربين لها، كي لاتنتهي عملية الخصخصة الى عملية نهب الأموال والممتلكات العامة بحجة الإنفتاح الإقتصادي والإصلاح الإقتصادي ومثل هذا الأمر يتطلب في البدء إقامة دولة القانون ودولة المؤسساتية، وضرورة فرض الشفافية، وإقامة الديمقراطية الحقيقية.

## المصادر

### الكتب:

- 1- صديق محمد عفيفي، التخصيصية: لماذا.. وكيف؟ (القاهرة: كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 60، 1993.
- 2- احمد صقر عاشور، التحول الى القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 1996
- 3- الابرش، محمود رياض، مرزوق، نبيل الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر، دمشق، 1999
- 4- دمختر حميدة، الخصخصة عن طريق الاسواق المالية، 2013، طبعة الاولى، بيروت-لبنان
- 5- د.فالح ابو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-اردن، 2008، طبعة الاولى.
- 6- ستيف هانكي، التحول من الملكية العامة الى القطاع الخاص، ترجمة مصطفى محمد غنيم، دار الشرق، القاهرة 1990.
- 7- د. محمد احمد المتبوتى، النموذج الإداري البديل في ظل الخصخصة
- 8- د. محمود صبح، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء والتحديات النمو، القاهرة 1995.
- 9- الحناوي، د. محمد صالح، الخصخصة: رؤية شخصية، (الإسكندرية: دار الجامعة، 1998
- 10- نجار احمد منير، الخصخصة احدى وسائل الإصلاح الإقتصادي، حالة دولة الكويت

### البحوث ورسائل واطاريح:

- 11- محمد سلام المياحي، الخصخصة كأداة التحول نحو اقتصاد السوق، بحث 2007 منظومة الانترنت.
- 12- د. عباس كاظم جواد الفياض، الخصخصة وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي، اطروحة الدكتوراه 2010
- 13 - اسعد مكاوى، محمد حمادة، معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الاسكوا والبنك الدولي ومؤسسات الامام الصدر، لبنان
- 14- محمد عبد الكريم منهل العقيدى، الخصخصة مفهوم والاهداف المبررات
- 15- محمد احمد المتبوتى، في ظل الخصخصة، النموذج الاداري البديل <https://hrdiscussion.com/hr19739.html> كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

- 16- د. شوقي دنيا، الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، موقف الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي الذي تنظمه كلية الشريعة-جامعة أم القرى مكة المكرمة مارس 2003
- 17- د. منير هندي، أساليب و طرق خصخصة المشروعات العامة - خلاصة الخبرات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995، بنك مصر
- 18- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقييم برامج الخصخصة في منطقة الإسكوا.
- 19- عاشور، د. أحمد صقر، (المحرر) التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1996).
- 20- نعمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة - جامعة أم القرى
- 21- عباس كاظم جواد الفياض، الخصخصة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، اطروحة دكتوراه في علم الاقتصاد السياسي، 2010
- 22- د. رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- 23- هندي، د. منير إبراهيم، أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة: خلاصة الخبرات العالمية، (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1995م).
- 24- رياض دهال، حسن الحاج، حول طرق الخصخصة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- 25- شعلان هشام ياس، البيات التحول من نظام التحول المركزي الى نظام السوق، اطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية 2001.
- 26- عاشور، د. أحمد صقر، (المحرر) التحول إلى القطاع الخاص، تجارب عربية في خصخصة المشروعات العامة، القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1996
- 27- د. مدحت قريشي، برامج الخصخصة بين مقومات النجاح وعوامل الفشل
- 28- د. نعمده عبد الحميد ثابت، ترويج قضايا الخصخصة، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة - جامعة أم القرى - 1425هـ
- 29- رمزي علي سلامة "التجربة البريطانية في الخصخصة: الدروس المستفادة " بحث مقدم إلى المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام، الإسكندرية 20 - 22، يونيو.

#### المجلات والمنشورات:

- 30- عبدالله السليم، ماهي الخصخصة، مجلة المستقبل الاقتصادي، عمان، 1999
- 31- على خضير كريم، الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية\_المجلد 12 العدد 2 لسنة 2010
- 32- شهاب حمد شيخان، اشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الاداء الاقتصادية مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية 2008
- 33- سامي عفيفي، الخبرة الدولية في الخصخصة، مجلة العربي، القاهرة 2001
- 34- محمد، د. عبدالحسن كاظم، اقتصاديات البلدان المتحولة بين التضخم والخصخصة، مجلة الاقتصاد العربي، عمان 2004

#### المراجع الأجنبية:

- 35- Hemming, R. and Mansoor, A. (1989), "Privatization and Public Enterprises." Occasional Paper, No., 56, IMF.
- 36- Vickers, J. And Yamow, G. (1985), Privatization and the National Monopolies, Public Policy Center, London, p11
- 37- Vickers, J. And Yamow, G. (1985), Privatization and the National Monopolies, Public Policy Center, London, p22
- 38- De Walle, V.N; (1989), "Privatization in Developing Countries" World Development, Vol., 17, No.5.
- 39- Cuervo; Alvaro & Villalonga; Belen, (2000), : " Explaining the variance in the Performance effects of Privatization" , The Academy of Management Review, July, Vol., 25, No., 3, PP. 581-590.

40- Johnoson; Gerry & Smith; Stuart & Codling; Brian, (2000), “Micro Processes of institutional change in the context of Privatization”, The Academy of Management Review, July, Vol., 25, No., 3, PP. 572-580.

41-Zahra; Shaker A. & Hansen; Carol Dianne, (2000), : “ Privatization, Entrepreneurship and Global Compe-titiveness in the 21<sup>st</sup> Century”, Competitiveness Review, Vol., 10, No., 1, PP., 83 - 103.

المواقع الكترونية:

42-<http://iraqieconomists.net/ar/2011/10/16>

43-<http://www.academia.edu/11275499>الاقتصادية

44- <https://hrdiscussion.com/hr19739.html>